جامعة القاهرة
كلية الحقوق
قسم القانون العام

نظام المجلسين النيابيين وتطبيق ذلك فى إنجلترا ومصر

رسالة لنيل درجة دكتور
فى الحقوق

مقدمة من
الطالب/ محمد توفيق يوسف على

لجنة الحكم

أ.د/ يحيى الجمل *الأستاذ بقسم القانون العام* (مشرفا ورئيساً)
كلية الحقوق - جامعة القاهرة

أ.د/ أنور أحمد رسلان *عميد كلية الحقوق - والأستاذ بقسم القانون العام بها* (عضوا)
جامعة القاهرة

د/ شوقى السيد *المحامى بالنقض والادارية العليا* (عضوا)
وعضو مجلس الشورى

وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ

وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا

صَدَقَ اللهُ العَظِيم

سورة النساء آية ١١٣

شكر وتقدير

إلى أستاذى وأستاذ الأساتذة العلامة الكبير **الأستاذ الدكتور يحيى الجمـــل** أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة والوزير السابق والمحامى والمحكم الدولى الذى تفضل وتكرم وأولانى شرف بنوته العلمية وقبل مشكوراً مأجوراً الإشراف العلمى علـــى رسالتى المتواضعة راجياً من الله عز وجل أن يحقق لى الفائدة من علمه الغزيـــر، فكـــان سيادته نعم الأب ونعم المشرف الذى لم يضن علىّ بمجهوده الموفق وعلمه الزاخر ولقـــد تفضل وتكرم مشكوراً بإرشادى طريق الصواب والفلاح من أجل دبج هذه الرسالة حتـــى خرجت إلى نور المعرفة. وفقه الله وسدد خطاه وأمد لنا فى عمره أستاذاً ومعلماً ومرشـــداً وجعله سنداً وعوناً لكل طالب علم وكافئه على جهده الكبير فى ســـبيل العلـــم والمعرفـــة وأعتذر لسيادته عن كل ما سببته له من مشقة وعناء راجياً من الله ســـبحانه وتعـــالى أن يجعله فى ميزان حسناته.

وأتوجه بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذى ومعلمى **الأســـتاذ الدكتـــور أنور أحمد رسلان** عميد كلية الحقوق جامعة القاهرة وأستاذ القانون العـــام الـــذى تعجـــز الكلمات عن أن توفيه حقه من الشكر والثناء والإمتنان، فلقد بذل معى جهداً كبيراً مشكوراً كان له أبلغ الأثر فى إرشادى طريق الصواب الذى أرجو أن أكون قد سلكته ولم يضـــن على بدوره باى معاونة وإرشاد وسأظل أذكرها له ما حييت. وفقـــه الله إلـــى مـــا يحبـــه ويرضاه وسددعلى طريق الخير خطاه وبلغه مناه.

وأتوجه بالشكر الجزيل وعظيم التبجيل إلى **أستاذى الدكتور شوقى السيد** المستشار السابق بمجلس الدولة والمحامى الدولى وعضو مجلس الشورى الـــذى تفضـــل وتكـــرم مشكوراً بقبول مناقشة هذة الرسالة والأشتراك فى لجنة الحكم عليها مقتطعـــاً مـــن وقتـــه وجهده الثمينين ما كان لة أبلغ الأثر فى تشجيعى وتحفيذى على مواصلة هذا العمل. وفقـــه الله إلىَ ما فيه الخير دائماً وجعله ذخراً وعوناً لكل طالب علم وصاحب حق.

وأتوجة بالشكر والتقدير والعرفان إلى جميع أساتذاتى وزملائى الكرام وكـــل مـــن ساهم ولو بقدر وجهد ضئيل ومعاونتى على إنجاز هذا العمل وهذا البحـــث رعـــاهم الله وكافئهم على حسن معاملتهم لى أبوة وأخوة.

والله ولى التوفيق

الباحث

محمد توفيق يوسف

إهداء

أهدى هذا العمل إلى **والدى / الأستاذ الدكتور توفيق يوسف** الـــذى أحـــب العلـــم وأحب من يحبه والذى علمنى حبة وحب العلم وشجعنى وعاوننى عليه.

كما أهديه إلى والدتى الحبيبة التى كانت وما زالت تلازمنى بالدعاء متمنيـــة لـــى التوفيق والنجاح.

وأهديه إلى زوجتى العزيزة التى هيَّأت لى الجو المناسب للعلم والبحث متمنية لـــى التوفيق والنجاح

وإلى أولادى الأعزاء سارة، وسلمى، وتوفيق لكى يضعوا نصب أعينـــهم دائمـــاً طريق العلم والبحث والمعرفة.

الباحث

محمد توفيق يوسف

مقدمة

منذ وجد البشر على ظهر الأرض وهم يعيشون فى مجتمعات متعددة ، لا فى مجتمع واحد ، ومن هنا كان منطقياً أن يكون لكل جماعة منها نظامها الخاص بها. وهكذا تعددت نظم حكم هذه الجماعات. بل أن التاريخ ينطق بأن المجتمع لا يمكن أن يعيش تحت نظام واحد أبد الدهر.

والدولة فى مفهومها العام والحديث ظاهرة سياسية وقانونية تعنى جماعه من الناس يعيشون على أرض معينه ويخضعون لنظام سياسى معين.

على أن هذا التعريف للدولة لم يأت من فراغ ولم يولد هكذا بمحض الصدفة بل كان نتاجاً وأثراً من أثار تطور المجتمع السياسى تطوراً تدريجياً ذلك أن المجتمعات لم تنشأ فى بادئ الأمر فى صورة وشكل واحد – كما أسلفنا – ولم تتخذ نمطاً موحداً بل تعددت صورها وأشكالها فلم يكن هناك مجتمع يتماثل مع الآخر إلا فيما ندر ، وهذا التباين والأختلاف كان نتيجة عدة عوامل أثرت فيها تأثيراً مباشراً كحجم الإقليم وعدد أفراد المجتمع الذى يعيش علية وطريقة تنظيمه وتكوينه، وقد أخذت المجتمعات فى التطور التدريجى إلى أن وصلت إلى ما هى علية الآن وأخذت شكل الدولة الحديثة ومما لا شك فيه – وفى هذا المجال – أن كل دولة من الدول الحديثة كان ولابد لها أن تنظم أمورها وأجهزتها ومؤسساتها ويخضع الحكام والمحكومين فيها لنظام سياسى وقانونى معين يبين أهم الوظائف الخاصة التى تقوم بها هذه الدولة والأسس العامة التى تحكمها.

ومن هذا المنطلق وضعت كثير من الدول ونظمت السلطات التى تؤثر على حياه الأفراد وقسمت هذه السلطات إلى ثلاث تشريعية وتنفيذية وقضائية ، واعتنقت هذه الدول فى معظمها النظام النيابى كأساس للحكم وقد قسمه رجال الفقه الدستورى إلى ثلاث مستندين فى ذلك على مدى إعمال مبدأ الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، فإذا كان الفصل مرناً سمى النظام برلمانياً وإذا كان الفصل شديداً سمى رئاسياً. أما فى إنعدام الفصل بين السلطات فيعرف بأنه مجلسى.

وفى معظم الديمقراطيات الحديثة يسند الحكم فيها إلى الشعب الذى يختار ممثلين له ليتولوا نيابه عنه فى تحقيق آماله وأهدافة وهو ما يعرف بالديمقراطية النيابية. ويسند إلى ممثلى الشعب – البرلمانات – فى الديمقراطيات المعاصره مهمه ممارسة الوظيفة التشريعية ، والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية ، وتختلف مسميات السلطة التشريعية من دولة إلى آخرى ، كما أن هناك دولاً تأخذ بنظام الإزدواج البرلمانى وآخرى تأخذ بنظام المجلس الواحد وذلك حسب ظروف كل دولة من حيث عدد السكان والمساحة وشكل الدولة.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
فصل تمهيدى: نشأة نظام المجلسين	١
المبحث الأول: الجذور التاريخية لأنظمة الحكم	١
المبحث الثانى: أساس نشأة نظام المجلسين	٨
الباب الأول: نظام المجلسين النيابيين فى إنجلترا	١١
الفصل الأول: نشأة نظام المجلسين فى إنجلترا	١١
المبحث الأول: نشأة مجلس اللوردات	١٢
المبحث الثانى: نشأة مجلس العموم	١٧
الفصل الثانى :تشكيل المجلسين فى إنجلترا	٢١
المبحث الأول: تشكيل مجلس اللوردات	٢٢
المبحث الثانى: تشكيل مجلس العموم	٢٩
المطلب الأول: الانتخابات البرلمانية فى إنجلترا	٣٠
المطلب الثانى: اطار مجلس العموم	٤٩
الفصل الثالث: إختصاصات المجلسين فى إنجلترا	٥٣
المبحث الأول: إختصاصات مجلس العموم	٥٤
المطلب الأول: الاختصاص التشريعى	٥٤
المطلب الثانى: الاختصاص المالى	٦٩
المطلب الثالث: اختصاص مجلس العموم برقابة أعمال السلطة التنفيذية	٧١
المبحث الثانى: إختصاصات مجلس اللوردات	٧٨
المطلب الأول: الاختصاص التشريعى	٧٩
المطلب الثانى: مراقبة السلطة التنفيذية	٨٣
المطلب الثالث: الاختصاص القضائى لمجلس اللوردات	٨٤
الفصل الرابع: تقدير كل من المجلسين فى انجلترا	٨٦
المبحث الأول: تقدير مجلس اللوردات	٨٧
المطلب الأول: مزايا مجلس اللوردات	٨٧
المطلب الثانى: عيوب مجلس اللوردات	٨٩

المبحث الثانى: تقدير مجلس العموم ٩٢
المطلب الأول: مزايا مجلس العموم ٩٢
المطلب الثانى: عيوب مجلس العموم ٩٤
الباب الثانى: نظام المجلسين فى ظل دستور ١٩٢٣ المصرى ٩٨
الفصل الأول: تشكيل كل من مجلس الشيوخ ومجلس النواب ١٠٠
المبحث الأول: تشكيل مجلس الشيوخ ١٠١
المبحث الثانى: تشكيل مجلس النواب ١٠٧
الفصل الثانى: إختصاصات كل من مجلس الشيوخ ومجلس النواب ١١٢
المبحث الأول: إختصاصات مجلس الشيوخ ١١٣
المطلب الأول: الاختصاص التشريعى ١١٣
المطلب الثانى: الاختصاص بمراقبة السلطة التنفيذية ١٢٢
المبحث الثانى: إختصاصات مجلس النواب ١٢٩
المطلب الأول: المسئولية الوزارية ١٣٠
المطلب الثانى: حق المجلس فى توجيه الاتهام للوزراء (المسئولية الجنائية) ١٣٧
المبحث الثالث: علاقة الملك بالبرلمان ١٤٠
المطلب الأول: سلطات الملك فى المجال التشريعى ١٤٠
المطلب الثانى: سلطات البرلمان تجاه الملك ١٤٨
المبحث الرابع: تقدير المجلسين فى ظل دستور ١٩٢٣م ١٥٢
المطلب الأول: تقدير مجلس الشيوخ ١٥٢
المطلب الثانى: تقدير مجلس النواب ١٥٧
الباب الثالث: مجلس الشعب ومجلس الشورى (كمجلسين نيابيين) ١٦٠
الفصل الأول: مجلس الشعب ١٦٢
المبحث الأول: تكوين مجلس الشعب ١٦٣
المطلب الأول: نظام الانتخاب فى مصر ١٦٣
المطلب الثانى: التكوين الفعلى لمجلس الشعب ١٨٩
المطلب الثالث: الفصل فى صحة العضوية ١٩٥
المبحث الثانى: اختصاصات مجلس الشعب ٢١٦
المطلب الأول: الاختصاص السياسى ٢١٧
المطلب الثانى: الاختصاص التشريعى ٢٢٠

المطلب الثالث: الاختصاص المالى ٢٣٣
المطلب الرابع: الاختصاص بالرقابة على أعمال الحكومة ٢٤٠
الفصل الثانى: مجلس الشورى ٢٧٩
المبحث الأول: تكوين مجلس الشورى ٢٨٠
المبحث الثانى: إختصاصات مجلس الشورى ٢٩٠
المطلب الأول: اختصاص المجلس دون إحالة من جهة أخرى ٢٩٠
المطلب الثانى: الموضوعات التى يؤخذ فيها رأى المجلس ٢٩١
الفصل الثالث: مجلسى الشعب والشورى ونظام المجلسين ٢٩٥
المبحث الأول: مظاهر المغايرة فى تشكيل مجلسى الشعب والشورى ٢٩٦
المطلب الأول: الاختلاف من حيث طريقة اختيار الأعضاء ٢٩٦
المطلب الثانى: المغايرة بين المجلسين من حيث عدد الأعضاء ٢٩٧
المطلب الثالث: المغايرة بين المجلسين من حيث مدة العضوية ٢٩٨
المطلب الرابع: سن العضو فى كل من المجلسين ٢٩٩
المبحث الثانى: مظاهر المغايرة فى إختصاصات مجلسى الشعب والشورى والعلاقة بينهما ٣٠٠
المطلب الأول: الاختصاص التشريعى ٣٠٠
المطلب الثانى: الاختصاص المالى ٣٠١
المطلب الثالث: الاختصاص الرقابى ٣٠٢
المطلب الرابع: العلاقة بين مجلس الشعب ومجلس الشورى ٣٠٣
المبحث الثالث: دستور ١٩٧١م ونظام المجلسين ٣٠٥
المطلب الأول:المبادىء التى يقوم عليها نظام المجلسين فى الدول التى تأخذ به ٣٠٥
المطلب الثانى: تقدير نظام مجلسى الشعب والشورى ٣٠٧
المبحث الرابع: مجلس الشورى بين الإبقاء والإلغاء ٣١٤
المطلب الأول: مزايا وعيوب نظام المجلس الواحد ونظام المجلسين ٣١٤
المطلب الثانى: مجلس الشورى بين أراء المنادين بإبقائه والمنادين بإلغائه ٣١٨
المطلب الثالث: رأينا فى الموضوع ٣٢٠
الخاتمة والتوصيات ٣٢٥
المراجع ٣٣٢